الأنباء
الاحد 1 يوليو 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

أكد في كلمة بمناسبة ذكراها الخامسة أن الشعب المصري أوقف في ذلك «اليوم المشهود» موجة التطرف والفرقة

السيسي: ثورة 30 يونيو نقلت المنطقة إلى رحاب الأمن والتنمية

القاهرة ـ خديجة حمودة وأ.ش.أ

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن الشعب المصري أوقف في الثلاثين من يونيو 2013 موجة التطرف والفرقة التي كانت تكتسح المنطقة، مشيرا إلى نجاح مصر في استكمال تثبيت أركان الدولة وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية.

وقال الرئيس السيسي في كلمة وجهها إلى الشعب المصري امس في الذكرى الخامسة لثورة 30 يونيو: «تحتفل مصر بالذكرى الخامسة لثورة 30 يونيو 2013، ذلك اليوم الخالد في تاريخ مصر، عندما قال الشعب المصري العظيم كلمته بصوت هادر مسموع، لينحني العالم احتراما لإرادته، ويتغير وجه المنطقة وتتغير وجهتها، من مسار الشر والإقصاء والإرهاب، لرحاب الأمن والتنمية والخير والسلام».

وأضاف: «في ذلك اليوم المشهود، أوقف المصريون موجة التطرف والفرقة، التي كانت تكتسح المنطقة، والتي ظن البعض أنها سادت وانتصرت، ولكن كان لشعب مصر، كعادته عبر التاريخ، الكلمة الفصل والقول الأخير».

وأشار الرئيس السيسي إلى أن السنوات العاصفة التي مرت بها مصر والمنطقة منذ عام 2011، انتجت 3 ثلاثة تحديات رئيسية، كان كل منها كفيلا بإنهاء أوطان وتشريد شعوب بأكملها، وهي تحديات: غياب الأمن والاستقرار السياسي، وانتشار الإرهاب والعنف المسلح، وانهيار الاقتصاد، مؤكدا أن لكل مصري ومصرية الحق في الشعور بالفخر بما أنجزته بلاده في مواجهة هذه التحديات الثلاثة وفي وقت قياسي، بما يقرب من تحقيق الإعجاز.

واستطرد بالقول: «فعلى صعيد الأمن والاستقرار، استكملنا في مصر تثبيت أركان الدولة وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية، من دستور وسلطة تنفيذية وتشريعية، ليشكلوا مع السلطة القضائية الشامخة، بنيانا مرصوصا، واستقرارا سياسيا يترسخ يوما بعد يوم».

وتابع الرئيس السيسي: «وعلى صعيد التصدي للإرهاب والعنف المسلح، نجح هذا الوطن الأبي بطليعة أبنائه في القوات المسلحة والشرطة، وبدعم شعبي لا مثيل له، في محاصرة الإرهاب، ووقف انتشاره، وملاحقته أينما كان، وبرغم الدعم الخارجي الكبير الذي تتلقاه جماعات الإرهاب، من تمويل، ومساندة سياسية وإعلامية، صمدت مصر وحدها، وقدمت التضحيات الغالية من دماء أبناءها الأبطال، واستطاعت ومازالت تواصل تحقيق النجاحات الكبيرة، وحماية شعبها بل والمنطقة والعالم كله».

ولفت الى ان الأوضاع الاقتصادية، كانت قد بلغت من السوء مبلغا خطيرا، حتى وصل معدل النمو الاقتصادي وقتها لحوالي 2٪ فقط، ولذلك قررت الدولة أن تصارح الشعب بالحقائق كما هي، وبالفعل، بدأ تنفيذ برنامج شامل ومدروس بدقة للإصلاح الاقتصادي الوطني، مبينا ان النتائج المتحققة حتى الآن تشير إلى أننا نسير على الطريق الصحيح، فقد ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي من حوالي 15 مليار دولار ليصل إلى 44 مليار دولار حاليا، مسجلا أعلى مستوى حققته مصر في تاريخها، كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 5,4٪، ونستهدف مواصلة هذا النمو المتسارع ليصل خلال السنوات القليلة المقبلة إلى 7٪ ويتجاوزها، الأمر الذي من شأنه تغيير واقع الحياة في مصر بأكملها ووضعها على طريق انطلاق اقتصادي سريع يحقق ما نصبو إليه لوطننا الغالي.

وشدد الرئيس السيسي على أن طريق الإصلاح الحقيقي صعب وقاس، وأنه يتسبب في كثير من المعاناة، ولكن لا شك أيضا في أن المعاناة الناتجة عن عدم الإصلاح، هي أكبر وأسوأ بما لا يقاس، وأنه قد تم تأجيل الإصلاح كثيرا حتى أصبح حتمية لا اختيارا، وضرورة وليس ترفا أو رفاهية.

واختتم الرئيس السيسي كلمته بتوجيه خالص التحية والتقدير إلى كل مصري ومصرية، قائلا: «أتوجه بتحية من القلب، لكل رب أسرة وكل ربة أسرة، يتحملون في كبرياء وشموخ، مشاق توفير الحياة الكريمة لأبنائهم، وأؤكد لهم أن المستقبل أفضل لهم ولأبنائهم، وأنهم بإدراكهم العميق ووعيهم الحقيقي بمتطلبات إصلاح وطنهم، يضربون المثل والقدوة، ويثبتون مجددا مدى حكمة وعبقرية هذا الشعب الكريم».

الرئيس عبدالفتاح السيسي أثناء القائه كلمته بمناسبة الذكرى الخامسة لثورة 30 يونيو أمس

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

تغلبنا على التحديات في وقت قياسي يقارب الإعجاز

«النقد الدولي» يعتمد صرف الشريحة الرابعة لمصر بقيمة 2 مليار دولار

القاهرة ـ ناهد إمام وأ.ش.أ

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الرابعة لمصر بقيمة 2,02 مليار دولار من قرض بقيمة 12 مليار دولار ضمن اتفاق «تسهيل الصندوق الممدد»، وذلك بعد استكمال أعمال المراجعة الثالثة لأداء الاقتصاد المصري في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة.

جاء ذلك على ضوء تقرير بعثة الصندوق الصادر منتصف مايو الماضي عقب نجاح مراجعتها الدورية الثالثة للاصلاحات المصرية.

وأوضح الصندوق في بيان صحافي امس، أنه وباستكمال هذه المراجعة سوف يتاح لمصر الحصول على 1,432,76 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ملياري دولار)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة في ظل البرنامج إلى حوالي 8,02 مليارات دولار.

من جهته، أكد د.محمد معيط وزير المالية ان صرف الشريحة الرابعة للقرض تأتي في ضوء التطورات الاقتصادية الايجابية التي تشهدها مصر ونجاح الحكومة في تنفيذ البرنامج المصري للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي وما يحققه من نتائج قوية خاصة على صعيد استعادة الاستقرار المالي وتحسن معدلات النمو وتحرير قوى الاقتصاد الكامنة.

قرار وزاري وشيك بمد إجازات العاملين في الخارج 5 سنوات بدون أثر رجعي

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن وناهد إمام

كشف مصطفى بكري عضو مجلس النواب النقاب عن اتفاق وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج السفيرة نبيلة مكرم ووزير التنمية المحلية اللواء محمود شعراوي خلال اجتماعهما مؤخرا، على مد الاجازات الحالية للمصريين العاملين بالخارج حتى الاول من يوليو 2019 بشكل مؤقت.

وقال بكري انه وصل إلى وزيرة الهجرة خطاب من مجلس الوزراء بالرأي النهائي في مشروع قرار يقضي بالمد 5 سنوات لإجازات العاملين بالخارج بدون أثر رجعي، مضيفا: «نتوقع خلال الأيام القادمة صدور قرار وفقا لتوصيات اللجنة الوزارية بمد إجازات العاملين بالخارج 5 سنوات بدون أثر رجعي».

من ناحية اخرى، اعرب د.محمد معيط وزير المالية عن استعداد الوزارة لتحمل تكلفة بعض عقود العمالة المؤقتة في التخصصات التي بها عجز في المصالح الحكومية والمحافظات في مقابل عدم عودة العاملين بالخارج وأن يستمروا في عملهم.

ودعا معيط في تصريحات له الى احدى القنوات الفضائية المصرية المحافظين الى التواصل معه من أجل حل أزمة إجازات المصريين بالخارج، وقال: «على المصريين العاملين بالخارج البقاء في أماكنهم والاستمرار في عملهم.. وسيتم دفع أموال العقود المؤقتة للعمالة التي تحتاجها كل جهة حكومية ومحافظة».

استعادة 195 قطعة أثرية مهربة إلى إيطاليا

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلنت النيابة العامة المصرية عن استعادة قطع الآثار التي سبق وأن تم تهريبها إلى مدينة ساليرنو الإيطالية.

وذكر بيان صادر عن مكتب النائب العام المستشار نبيل أحمد صادق، امس، أن الآثار التي تمت استعادتها عبارة عن 195 قطعة أثرية صغيرة الحجم و21 ألفا و660 قطعة عملة معدنية ترجع للحضارة المصرية.

وتمت استعادة هذه الآثار المهربة خلال فترة زمنية لا تتعدى ثلاثين يوما، وهو أمر غير مسبوق باعتبار أن في حالات المثل تستمر المشاورات لفترة زمنية تمتد ما بين ثلاث إلى خمس سنوات حتى يتم استرداد الآثار.

من جهة اخرى، أكد د.خالد العناني وزير الآثار، أنه خلال عام سيتم إنشاء شركة ومصنع لإنتاج المستنسخات الأثرية تابعة للوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة بتكلفة تتخطى 100 مليون جنيه، وذلك بهدف حماية حقوق الملكية الفكرية للآثار المصرية وتحقيق مردود اقتصادي، وبالتالي زيادة دخل وزارة الآثار.

وأوضح العناني في تصريحات صحفية أن الشركة المزمع إنشاؤها ستكون كيانا ضخما يعمل على تحديد آليات جديدة للإنتاج لتغطية مساحات كبيرة داخل مصر وخارجها، مؤكدا أنها ستعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من الكفاءات الفنية المصرية الموجودة وإيجاد فرص عمل للشباب لمواكبة متطلبات السوق المحلية والعالمية، وتلبية حجم الإقبال المتزايد على شراء نماذج الآثار المصرية.